اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة 1990- 2004

مولود حشمان * m.hachemane@apn.gov.dz

عائشة مسلم **

Résumé:

A travers sa politique de dépenses publiques, l'Algérie a consenti depuis le lancement des reformes économiques en 1988, des efforts considérables en termes de moyens matériels et financiers afin de réhabiliter l'économie nationale pour répondre aux exigences des institutions internationales.

Le lancement du programme de relance économique au début des années 2000, et compte tenu de l'importance de l'enveloppe financière allouée, a stimulé notre intention relative à l'identification de l'effet de ces mesures sur la croissance économique en Algérie.

A ce titre, un model économétrique multi varié est proposé, afin d'identifier, d'une part, les principales variables qui influencent le taux de croissance économique en Algérie, aussi, réaliser ses prévisions nécessaires à l'horizon 2010 d'autre part.

Mots clés : croissance économique, model économétrique, prévision.

الملخص:

حاولنا في هذه الورقة، ومن خلال تصميم نموذج قياسي اقتصادي دراسة أثر الإصلاحات الاقتصادية وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على سيرورة النمو الاقتصادي في الجزائر. تكلل هذا العمل بمحاولة استخدام النموذج المقدر لأغراض تحليل السياسة الاقتصادية في مجالها الضيق وكذلك التنبؤ باتجاهات النمو المستقبلية.

وتشير نتائج الدراسة المتعلقة ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة إلى عدم إمكانية تحقيق نمو كاف ومقبول في الآجال المحددة. يمكن، بالدرجة الأولى إرجاع هذا الضعف إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية **[1، ص139]** وضعف سياسات الاقتصاد الكلي **[2، ص 12]**. بيد أن برنامج الإنعاش الاقتصادي تمكن وإضافة من تحقيق معدلات نمو مقبولة، من امتصاص التكاليف الاجتماعية في الأجل القصير التي خلفها برنامج الإصلاح.

اعتمدنا في هذه الدراسة على معطيات الجزائر خلال الفترة 1970-2005 المستقاة من مصدر البنك العالمي **[3]**.

---

* أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

** ماجستير في العلوم الاقتصادية.

المـقدمة:

إن دورة الانتعاش التي عرفها النمو الاقتصادي خلال عشريتي السبعينات والثمانينات، سرعان ما تلاشت وتحولت إلى انكماش مع هبوط أسعار النفط سنة 1986، إلى غاية منتصف التسعينات، حيث سجل تحسن طفيف في أداء متغير النمو.

لقد دفع هذا الأمر، مع بداية سنة 1990 السلطات العمومية إلى إجراء إصلاحات عميقة **[1، ص 139]** من خلال سعيها لاستئناف عملية النمو الاقتصادي، التي حظيت بمساندة صندوق النقد الدولي. في نفس السياق، وأمام تفاقم المشاكل الاجتماعية، بادرت الحكومة إلى تغيير موقفها المالي المتشدد حيال النفقات العمومية، أين قامت بتنفيذ برنامجاً للإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، مستخدمة عائدات البترول لتعزيز الطلب الكلي وفتح وظائف عن طريق استثمار الأموال العامة في البنية التحتية، مع دعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [**4**، ص 4]. حاولنا في هذا البحث الإجابة على سؤال أساسي لإشكالية الدراسة المتمثلة في" **ماهية الاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004** ".

وللإجابة على هذا السؤال، قسمنا الورقة إلى أربعة نقاط، تناولنا في أولاها الإصلاحات الاقتصادية والنمو. أما في الثانية فقد استعرضنا برنامج الإنعاش الاقتصادي والنمو. وبما أنه أصبح اليوم ينظر إلى الاستثمار المحلي أو الأجنبي كمصدر أساسي لرفع معدلات النمو الاقتصادي كان من المهم التطرق لهذه النقطة الثالثة. فيما حاولنا في النقطة الرابعة تصميم نموذج قياسي عام مع تفسير العلاقة بين ظاهرة النمو الاقتصادي في الجزائر وتطور المتغيرات المفسرة لها، ثم حاولنا التنبؤ باتجاهات النمو المستقبلية.

1- الإصلاحات الاقتصادية والنمو:

يرى حنفي **[5، ص 5]** أن "عملية الإصلاح الاقتصادي تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحيث تشتمل هذه السياسة على ديمقراطية سياسية وحرية اقتصادية تؤدي إلى تغيّر سلوك الأفراد ووحدات الإنتاج والخدمات ".

ويكمن الهدف الرئيسي من الإصلاحات التي شرع البلد في تطبيقها فعليا ابتداءً من أواخر سنة 1987، في إدخال ميكانيزمات اقتصاد السوق في تسيير الاقتصاد الوطني **[6، ص 111]**.

على الرغم من التقدم الملموس الذي حققته الجزائر في اتجاه تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، فإن النمو الاقتصادي المسجل كان وما يزال أقل من الإمكانات المتاحة، حيث سجل متوسط نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في بداية سنوات الإصلاح الاقتصادي نسبة -0,6 %، واستمر على هذا الحال

إلى غاية سنة 1995، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى 3,2 %[1] خلال الفترة (1995-2000). بينما وفي المتوسط، سجل مؤشر النمو السنوي للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات نسبة 2,1 %[2] لنفس الفترة، وذلك بفضل قطاع الفلاحة، إلا أن باقي القطاعات الاقتصادية المتمثلة في القطاع الصناعي، البناء والأشغال العمومية، والخدمات عرفت نموا ضعيفا في قيّمها المضافة، لاسيما قطاع الصناعات المصنعة الذي يشكل هيكل الإنتاج العصري. وقد أدى النمو الاقتصادي المحدود إلى تزايد معدلات البطالة من 19 % سنة 1989 إلى 33,9 % سنة 1998، مع تدهور القدرة الشرائية للسكان بشكل ملفت للانتباه الذي نتج عن انتشار واسع للفقر خلال التسعينات.

إن هذا الأداء الضعيف في معدلات النمو الاقتصادي يمكن بالدرجة الأولى إرجاعه إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية وضعف سياسات الاقتصاد الكلي. ومن العوامل الرئيسية التي أسهمت في ذلك وأخرت الانطلاق الاقتصادي، تعثر البلد في تحقيق الإصلاحات السياسية، سيادة القطاع العام العاجز، عدم شفافية مسار الخوصصة، ضعف مشاركة القطاع الخاص في قيادة النمو والاستثمار، ضعف القطاع المالي، بالإضافة إلى بطء البلد في تحقيق تقدم نحو فتح اقتصادياته أمام التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي. وكذلك لضعف تنوع صادرات الاقتصاد الجزائري **[7، ص 12-14، بتصرف]**.

2- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والنمو:

إنّ النسبة 3,2% المحققة والمذكورة أعلاه، تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة. ولقد تزامن هذا الوضع مع ارتفاع في أسعار البترول سنة 2000 إلى مستويات لم يسبق لها مثيل (28,60 دولار للبرميل).

وقد سمح هذا الانفراج المالي بمباشرة تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي على فترة تمتد من سنة 2001 إلى 2004 **[1، ص 141]** الذي يرمي إلى ثلاثة أهداف نوعية كبرى تمثلت في تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري، إنشاء مناصب الشغل، مكافحة الفقر **[4، ص 4]**.

إن هذا البرنامج قد جاء في سياق اجتماعي متدهور ووضع اقتصادي غير مريح، وهو يشكل أداة قد تكون ناجعة في تحسين المداخيل وظروف المعيشة والشغل.

غير أن نجاعة برنامج الإنعاش تتوقف على القدرات التسيـيرية لدى مختلف الجهات المعنية بتنفيذه، لاسيما الجماعات المحلية.

---

[1] حسبت هذه النسبة بطريقة المتتالية الحسابية من الدرجة السادسة وباستخدام قاعدة معطيات البنك العالمي، 2006.

[2] حسبت هذه النسبة بطريقة المتتالية الحسابية من الدرجة السادسة وباستخدام قاعدة معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

ولتحقيق ذلك، يجب تحديد الأولويات بدقة والتنسيق فيما بينها دون التغاضي عن غاية هذا البرنامج، والمتمثلة في إنعاش النمو المستديم.

إن قراءتنا لحصيلة البرنامج في نهايته، توحي بأن أداء النمو الاقتصادي عرف تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة. حيث سجل نموه في المتوسط نسبة 5,4 %[1] خلال الفترة الرباعية للبرنامج. كما أحرز النمو الاقتصادي خارج المحروقات تقدما قدرت نسبته في المتوسط 6,5 %[2] لنفس الفترة، والذي تحقق أساسا بفضل قطاعي البناء والأشغال العمومية وكذا الخدمات. ومن حيث القيمة المضافة الإجمالية فإن مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2003) يمكن أن نوجزها في الجدول الموالي:

ا دول رقم (1): مسا ة النشاطات ا نتجة النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2003)

القطاعات	الصناعة	الفلاحة	المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الخدمات
القيمة المضافة %	8,6	18,6	30	13	29

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي **[8، ص 41]**.

يتضح من الجدول رقم (1) أنّ مساهمة النشاطات المنتجة في متغير النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2003) تضع في المقدمة المحروقات بـ 30 %، قطاع الخدمات بنسبة 29 %. في الوقت الذي تساهم فيه الفلاحة بنسبة 18,6%، بينما قدرت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 13 %. وانتقلت حصة الصناعة من 13,3 % سنة 1990 إلى 8,6 % في سنة 2003.

في نفس السياق، فقد سمح التحسن في معدلات النمو الاقتصادي باستحداث العديد من فرص العمل الجديدة [قرابة 717.000 منصب شغل سنة 2004]. وهبوط معدلات البطالة إلى نسبة 17,7% سنة 2004. وتقليص الفقر إلى نسبة 6,8 % سنة 2004 حيث أصبح عدد السكان الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم ضعيفاً. كما شهد البلد في نهاية سنة 2004 تقدما في مجال تحسين المؤشرات المالية الكلية.

---

[1] حسبت هذه النسبة بطريقة المتتالية الحسابية من الدرجة الرابعة وباستخدام قاعدة معطيات البنك العالمي، 2006.

[2] حسبت هذه النسبة بطريقة المتتالية الحسابية من الدرجة الرابعة وباستخدام قاعدة معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول رقم (2): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين 2000 و2004

المؤشرات	الشغل	البطالة %	الفقر %	التضخم %	رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	الديون الخارجية مليار دولار	الناتج الداخلي الخام مليار دولار	الناتج الداخلي الخام/ فرد دولار
سنة 2000	22215(*)	28,8(**)	12,1	0,3	7,9	25,1	54,7	1801
سنة 2004	717.000	17,7	6,8	3,6	9,6	21,4	84,6	2620

المصدر: - مصالح رئيس الحكومة، الجزائر، معطيات حول تطور التنمية سنة 2004، مارس 2005، ص 1-2، 7.

- (*) و(**) الجزائر بالأرقام **[9، ص 11]**

لقد سجل ميزان المدفوعات رصيد إيجابي حيث قدّر بـ 9,6 مليار دولار، أي رصيد إيجابي هام مستمر للسنة الخامسة، منذ سنة 2000. أما الديون الخارجية فقد انتقلت من 25,1 مليار دولار سنة 2000 إلى 21,4 مليار دولار، مواصلة بذلك اتجاهها نحو الانخفاض. بالنسبة للتضخم فنلاحظ في الجدول رقم (2) أدناه أنه ارتفع إلى نسبة 3,6 % سنة 2004 وهذا راجع للضخ الهائل للنفقات العمومية، لاسيما من أجل التنمية وكذا الزيادات في الأجور التي تمت سنة 2004. وأخيرا، فقد بلغ الناتج الداخلي الخام 84,6 مليار دولار سنة 2004. وقد قدّر الناتج الداخلي الخام لكل فرد بـ 2620 دولار سنة 2004 **[10، ص 1-2]**.

3- الاستثمار والنمو الاقتصادي:

فإذا كان معدل النمو مرتبط أساسا بمستويات الاستثمار المسجلة. فإن الاستثمار يتحدد بدوره بحجم الادخار المحلي ولتحقيق معدلاً أعلى لنمو الناتج يتم لا محالة عن طريق إجراءات الرفع من القدرة الادخارية.

في نفس السياق، فقد وجد **بورشتاين ودي جورجيو** (1998) **[11، ص 7]** " أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد النمو الاقتصادي عندما يكون مستوى التعليم في البلد المضيف مرتفعا[1] ". فمن غير المنطقي توقع أن مردودية رؤوس الأموال تكون ثابتة في البلدان المتخلفة والمتطورة، فمعروف أن مردودية هذه الأموال تكون مرتفعة جداً في اليابان ومنخفضة في النيجر.

---

[1] مقياس لقدرته الاستيعابية.

في هذا الشأن، تعرف حركية الاستثمار في الجزائر منذ سنة 2000، منحنى نمو دائم بفضل جهود الدولة. لكن التحسن الذي تشهده مستويات الاستثمار المحلي أو الأجنبي خلال السنوات الأخيرة، لم يكن نتاج التحسن في المناخ الاستثماري الذي يبقى مقيداً بجملة من العوائق المتمثلة أساساً في البنية التحتية، القوانين، العقليات، العقار، الجهاز المصرفي، الفساد والأمن وغيرها **[12، ص 56]**.
كما أن ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بالبترول وتذبذبات أسعاره من شأنها أن ترسم بيئة استثمارية غير مواتية لاستمرارية تدفق الاستثمارات **[13، ص 235]**.

4- النموذج القياسي العام للنمو الاقتصادي في الجزائر:

تستدعي دراسة النمو الاقتصادي في الجزائر حصر عدد من المتغيرات المستقلة المفسرة له، وذلك استنادا إلى النظرية الاقتصادية. في هذا الشأن تم اختيار جملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بهدف دراسة علاقتها بالنمو الاقتصادي المعبر عنه في هذه الحالة بـ gdp_r (معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام) في الجزائر خلال الفترة 1970-2005.
ويمكن التعبير على دالة النمو الاقتصادي بالصيغة التالية:

$$gdp_r = f(bir_r, fcons_r, fdi_r, l_r, m_r, s_r, x_r, i_r)......................(1)$$

حيث:

$fcons_r$ تمثل معدل النمو السنوي للاستهلاك النهائي.

fdi_r يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي[1].

l_r تمثل معدل النمو السنوي لليد العاملة النشيطة.

m_r تمثل معدل النمو السنوي للواردات من السلع والخدمات.

x_r تمثل معدل النمو السنوي للصادرات من السلع والخدمات.

i_r تمثل الاستثمار المحلي الخام[2].

bir_r تمثل المعدل الخام للولادات.

s_r تمثل المعدل الحقيقي للتمدرس.

ولتحقيق هذا الهدف، تم تحليل هذه المتغيرات بيانيا من حيث مركباتها الجوهرية واتجاهاتها المستقبلية.

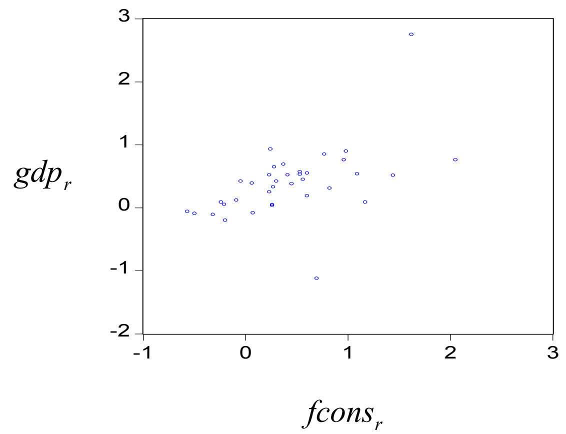
---

[1] معبّر عنه بنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام (GDP).

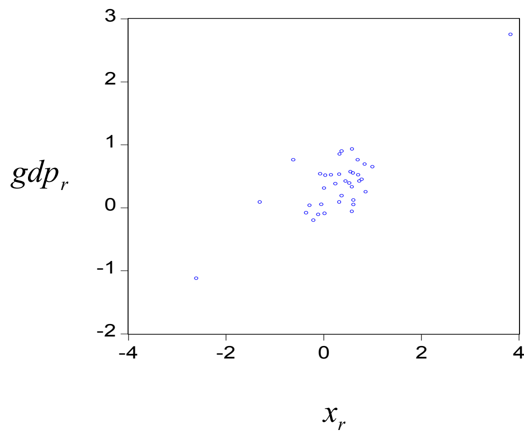
[2] معبّر عنه بنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام (GDP).

ففي هذا السياق، ورغبة في تحديد العلاقة السببية بين المتغير التابع gdp_r والمتغيرات المستقلة، قد لاحظنا ومستعينين بالأشكال البيانية أن هذه العلاقات كانت غير متجانسة، فسجلنا في الشكل الأول وضوح تحديد العلاقة السببية بكل بساطة مع صعوبة تحديدها في الشكل الثاني.

الشكل رقم (1): علاقة الاستهلاك النهائي بالنمو الاقتصادي



الشكل رقم (2): علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي



بشكل عام، وبافتراض وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة المختارة والمتغير التابع (gdp_r)، يمكن صياغة النموذج العام للنمو الاقتصادي في الجزائر وفق الشكل التالي:

$$gdp_r = a + b_1 bir_r + b_2 fcons_r + b_3 fdi_r + b_4 l_r + b_5 s_r + b_6 i_r + b_7 x_r - b_8 m_r + \vartheta_t$$

بافتراض أيضاً تحقق الفرضيات الكلاسيكية، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ومع اعتماد أسلوب تشخيص النموذج (Diagnostic checking) تم التوصل إلى التقدير التالي:

$$\hat{gdp}_r = \underset{(-0,22)}{-128,16} + \underset{(0,19)}{0,04}\, bir_r + \underset{(4,18)}{0,36}\, fcons_r + \underset{(0,93)}{0,08}\, fdi_r + \underset{(0,59)}{0,14}\, l_r - \underset{(-0,59)}{0,03}\, s_r + \underset{(1,87)}{1,19}\, i_r$$

$$+ \underset{(14,15)}{0,49}\, x_r + \underset{(0,62)}{0,02}\, m_r$$

$R^2 = 0,91$ $F^c = 37,67$ $D.W^c = 2,86$ $N = 36$

يبدو أن الصيغة الدالية للنموذج المقدر غير موفقة، ويدعم هذا التوجه إشارة الحد الثابت والتي تتناقض مع النظرية الاقتصادية وكذلك إشارة المتغيرين (m_r ، s_r) غير المقبولة اقتصاديا بحكم الارتباط المتوقع والموجود بين هذين المتغيرين والمتغير التابع (gdp_r).

يتبين من الدراسة المعمقة لنتائج هذا التقدير أن هناك معلمات متغيرات غير معنوية، رغم ذلك اختبار فيشر يثبت أن المتغيرات مقبولة إجمالا.

كما نلاحظ من نتائج التقدير أعلاه، أن نسبة 91 % من التغيرات الحاصلة في متغير النمو الاقتصادي مفسرة من طرف المتغيرات المستقلة فقط، ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى.

كما يتضح من اختبار داربن- واتسون (DW)، أن هذا النموذج قد يعاني من مشكل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى كما قد يعكس ضعف الصيغة الدالية المستخدمة.

في الأخير وبعد الاعتماد على الأسلوب التقليدي السابق ذكره، توصلنا إلى اقتراح نموذج ديناميكي يفسر النمو الاقتصادي في الجزائر بواسطة أربع متغيرات تتمثل في الاستهلاك النهائي، الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج المحلي الخام.

$$\hat{gdp}_r = \underset{(6,31)}{0,36}\ fcons_r + \underset{(6,39)}{0,33}\ x_r + \underset{(1,97)}{0,18}\ gdp_r(-1) + \underset{(2,82)}{0,86}\ fdi_r(-4)$$

$R_0^2 = 0,96$ $F^c = 33,10$ $Rss = 649361,6$ $N = 32$

$D.W^c = 2,34$ $BIC = 13,19$ $AIC = 13$

إن هذا النموذج الديناميكي النهائي يتميز بما يلي:

صواب الصيغة الدالية، ويدعم هذا الإفتراض الإشارة الموجبة للمتغيرات المستقلة والتي تتوافق مع النظرية الاقتصادية. كما يتميز النموذج بمعنوية كافية لمعلمات المتغيرات المستقلة. إن عدم معنوية اختبار الارتباط الذاتي (DW) في هذه الحالة، مشجعة من حيث التأكيد على صحة العلاقة الدالية المختارة مع التذكير أنه غير صالح في هذه الحالة لقياس وجود مشكل الارتباط الذاتي. إن اختبار (LM-TEST)، أكد عدم وجود هذا المشكل.

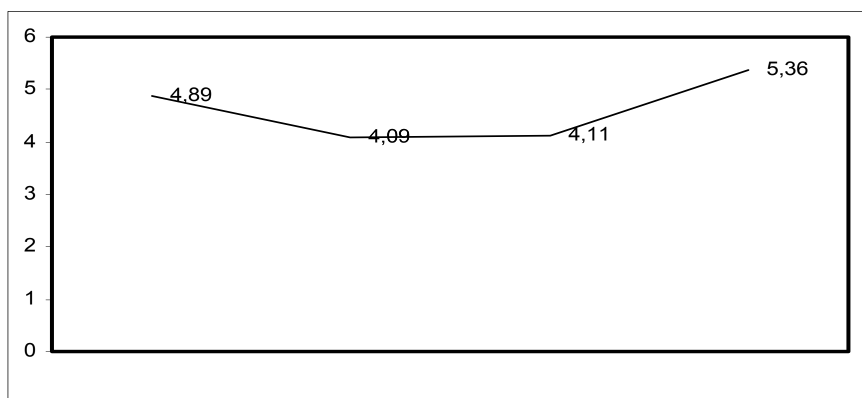
يتبين كذلك من نتائج التقدير أن نسبة 96 % من متغير النمو الاقتصادي مفسرة من طرف المتغيرات المستقلة فقط، ويوعز الباقي إلى العوامل العشوائية الأخرى.

ولقياس أهمية النموذج التنبؤية، قمنا بإسقاط متغيري الصادرات والاستهلاك النهائي بيانيا باعتبارها متغيرات مفسرة وآنية التأثير، حيث لاحظنا ما يلي:

- إن السلسلة الزمنية لمتغير الصادرات تسلك مساراً عشوائياً حول وسط حسابي ثابت، بالتالي للتنبؤ بقيّمه المستقبلية، استعملنا طريقة التمهيد الأسي الأحادي.
- إن السلسلة الزمنية لمتغير الاستهلاك النهائي تحوي إضافة إلى المركبة العشوائية، مركبة اتجاه عام، وهو ما يبرر استخدام طريقة التمهيد الأسي الثنائي للتنبؤ المستقبلي.

إن نتائج التنبؤ للفترة (2006-2009) كانت كما يلي:

الشكل رقم (3): ا اهات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2006-2009)



—— $gdpf_r$

يتبين من الشكل رقم (3) أن النمو الاقتصادي المعبر عنه بـ gdp_r والمفسر بواسطة المتغيرات المتمثلة في الاستهلاك النهائي، الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر ، والناتج المحلي الخام، سيشهد ارتفاع في وتيـرته ابتداء من سنة 2007. وقد توقعنا أن يصل معدل النمو الاقتصادي سنة 2009 إلى حوالي نسبة 5,4%. وهي نسبة ضئيلة لا تعكس رغبة السلطات العمومية ومتخذ القرار الاقتصادي.

النتـائج :

- ➢ يتسم النموذج الديناميكي للنمو الاقتصادي في الجزائر بالخطية وهو مفسر من طرف المتغيرات التالية: الاستهلاك النهائي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة $(t_{(-4)})$ ، الناتج المحلي الخام $(t_{(-1)})$، والصادرات.

رغم أهمية وقوة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنه جاء بشكل متأخر جداً ومقدراً بأربع سنوات كاملة $fdi_r(-4)$ ، مما يعكس ضعف البيئة الاقتصادية المحلية في استيعاب استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

إن التحسن الذي شهدته مستويات الاستثمار المحلي أو الأجنبي خلال السنوات الأخيرة، لم يكن نتاج التحسن في المناخ الاستثماري بالجزائر الذي يبقى مقيداً بجملة من العوائق المتمثلة أساساً فـي: البنية التحتية، القوانين، العقليات، العقار، الجهاز المصرفي، الفساد والأمن وغيرها.
كما أن ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بالبترول وتذبذبات أسعاره من شأنها أن ترسم بيئة استثمارية غير مواتية لاستمرارية تدفق الاستثمارات.

ولأغراض التنبؤ يمكن إتباع هذا المنهاج المبسط والذي يبقى أداة مهمة في يد متخذ القرار. وقد توقعنا بعد إجراء عملية التنبؤ على هذا النموذج الديناميكي أن يصل معدل النمو الاقتصادي سنة 2009 إلى حوالي 5,4%.

- رغم المجهودات تبقى **مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام** تقدر بـ 30 %. في حين تبقى مساهمة النشاطات المنتجة الأخرى في النمو الاقتصادي أقل من ذلك.
- **ضعف أداء المؤسسة الجزائرية** الذي انعكس في انحصار قدرتها على المنافسة، والذي تسبب في تراجع حصتها في السوقين المحلية والدولية، فاسحة المجال للمؤسسات الصينية والتركية على الخصوص. يمكن إرجاع هذا التعثر **لقلة استثماراتها**، مع صعوبة الحصول على العقار، ناهيك عن الاستعمال الضعيف للطاقات الإنتاجية للمؤسسات الوطنية، والذي لا يتجاوز إلا نادرا 50% **[14، ص 28]** من طاقتها الإنتاجية. فقد انعكس هذا الأمر في معلمة الصادرات التي كانت ضعيفة وتعكس مساهمة قطاع المحروقات.

الـتوصيات :

- من أجل ضمان نمو مستديم وكافي، لابد من تعميق الإصلاحات الاقتصادية القائمة منذ سنة 1990 والمتمثلة في: محاربة الفساد، إصلاح منظومة الحكم واعتماد الحكم الراشد، إصلاح القطاع العام الاقتصادي، إصلاح القطاع المصرفي، وغيرها.
- يجب أن يرتكز إنعاش النمو أساساً على الصادرات خارج المحروقات، الاستهلاك النهائي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والناتج المحلي الخام .
- تحيـيـن (Actualisation) إجراءات استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- نظرا لتأثر معدلات النمو الاقتصادي بتقلبات أسعار المحروقات في السوق البترولية. فقد أصبح من الضروري تعزيز مصادر النمو في الاقتصاد، ليبلغ معدلات تتراوح بين 7%-8 % بما تمتلكه البلاد من زراعة متنوعة قادرة على تأمين حاجات البلاد الاستهلاكية، وأن تكون مجال

رحب للاستثمار، وتضاريس متمايزة صالحة لإقامة وبناء سياحة متعددة ومتنوعة وما يمكن أن تحققه من كسب خاصة إذا ما استقطبت المستثمر الأجنبي.

المراجـع:

[1] AKACEM KADA, croissance et réformes économiques dans les pays du MENA, deuxième colloque scientifique international sur la problématique de la croissance économique dans les pays du MENA, Université d'Alger, 14 – 15/11/2005 .

[2] تومي صالح، ماذا تحقق في الجزائر بعد أكثر من عقد من التحول الاقتصادي، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 11، 2004.

[3] معطيات البنك العالمي، قرص 2006.

[4] Le Plan de Relance Economique : http : // membres.lycos.fr/ algo/ down load/ Plan de Relance.doc

[5] قدي عبد المجيد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقويمية، مجلة CREAD، رقم 61/ الفصل 3، الجزائر 2002.

[6] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، الدورة العامة الثالثة عشرة، ماي 1999.

[7] جورج . ت. عابد، "وعد ... لم يتحقق: لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة؟"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003، المجلد 40، العدد 1.

[8] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2003: أهداف الألفية من أجل التنمية – إنجازات وآفاق- الدورة العامة الخامسة والعشرون، ديسمبر 2004.

[9] الجزائر بالأرقام، الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2003، رقم 32.

[10] مصالح رئيس الحكومة، الجزائر: معطيات حول تطور التنمية سنة 2004، مارس 2005.

[11] براكش لونجاني وعساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيه 2001، المجلد38، العدد 2.

[12] زعباط عبد الحميد، المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 11، 2004.

[13] عماري عمار وبوسعدة سعيدة، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر، قرص الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر)، 14-2005/11/15.

[14] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، الدورة العامة 24، جوان 2004.